

من وجوه استعمال الهمزة فى الشعر

وموقف النحويين منه

للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف (*)

يسلك الشعر العربى سبلا مختلفة من أجل تحقيق توازن اللغة مع الوزن والقافية ، وتدين كثير من الصيغ للاستعمال الشعري . ويستطيع المتتبع لظاهرة استخدام أكثر من صيغة لكلمة واحدة أن يعزو هذا التعدد للاستعمال الشعري بوصفه سببا من أسباب هذا التعدد ، بالإضافة إلى تنوع الاستخدام اللهجي فى بعض الأحيان . وسوف أتناول فى هذا البحث جانبا من جوانب كثيرة يمكن تتبعها وتناولها ، وهذا الجانب هو بعض وجوه استعمال الهمزة فى الشعر ، مع ملاحظة أن بعض الشعراء - كما قرر كثير من الباحثين - كانوا يكتبون قصائدهم باللغة المشتركة حتى تشيع وتذيع ، ولكنهم - بالطبع - لم يستطيعوا التخلص من تأثير لهجاتهم الخاصة ؛ ومن هنا فإن كثيرا من الخصائص اللهجية تسلك إلى مستوى العربية الفصحى المشتركة . وأصبح بكثرة الاستعمال والتداول جزءا منها .

والهمزة تحتل مكانا كبيرا فى الدرس الصرفى ، وفى أبواب الإعلال والإبدال منه بخاصة ، ولعل السبب فى ذلك أن نحائنا القدماء عدوا الهمزة أختا لأصوات العلة (الألف والواو والياء) " فأبدلوا هذه الحروف التى منها الحركات ؛ لأنها أخوات ، وهى أمهات البدل ، والزوائد . وليس حرف يخلو منها أو من بعضها ، وبعضها حركاتها ، وليس حرف أقرب إلى الهمزة من الألف ، وهى إحدى الثلاث ، والواو والياء شبيهة بها أيضا مع شركتهما أقرب الحروف منها " (١)

ومن جانب آخر ، تنفرد الهمزة بأحكام خاصة تتعلق بتخفيفها ، وجعلها بين بين ، وإبدالها (٢) ؛ فلتباعدها من الحروف ، وثقل مخرجها ، وأنها نبرة فى الصدر جازفيتها التخفيف " (٣) فضلا عن اختلاف قبائل العرب فيما بينهم فى الهمز وعدمه ، فكان الهمز خصيصة من الخصائص البدوية التى اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة العربية وشرقيها .

(*) أستاذ النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة .

(١) الكتاب لسبويه ٢ / ٥٤٤ ، ٥٤٥

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٥٤١ والمقتضب ١ / ١٥٥ وما بعدها ، والخصائص ٢ / ١٤٩ وما بعدها وشرح الشافية ٢ / ٢٥٠ ، ٢٠ / ٢٠ وشرح

المفصل ٩ / ١٠٧ - ١٠٨ والضرورة الشعرية فى النحو العربى ٢٤٢ .

(٣) المقتضب ١ / ١٥٥ .

وكان عدم الهمز خصيصة حضرية امتازت بها لهجة القبائل فى شمالى الجزيرة العربية وغربها (١) ؛ وذلك " أن الهمزة لما كانت أدخل الحروف فى الحلق ، ولها نبرة كرهية تجرى مجرى التهورج (تكلفُ القى) ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها ، فخففها قوم ، وهم أكثر أهل الحجاز ، ولاسيما قريش ، روى عن أمير المؤمنين على - رضى الله عنه - : نزل القرآن بلسان قريش وليسوا بأصحاب نبر ، ولولا أن جبرائيل - عليه السلام - نزل بالهمزة على النبى - صلى الله عليه وسلم - ماهمنا ، وحققها غيرهم ، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف ، والتخفيف استعسان " (٢)

وإذن تخفيف الهمزة أو تحقيقها يرجع فى أصله إلى اختلاف اللهجات العربية ، وقد رأى بعض الباحثين أن تخفيف الهمزة ظاهرة حضرية ، وتحقيقها ظاهرة بدوية تناسب الخشونة والبداءة (٣) . وقد لاحظ النحويون أنها ثقيلة فى مخرجها ، وأن لها نبرة كرهية تجرى مجرى التهورج ، ولكن - مع ذلك - هو الأصل . وعلى عادة النحاة لم يذكروا ما يعنون بالأصل : أهر الأصل التاريخى ، أى أنه كان يستعمل

فى فترة معينة ثم حدث تطور فى النطق أدى إلى ما ليس بأصل ؛ أو هو الأصل الصرفى ، وأعنى به القوالب التى وضعها الصرفيون موازين للمفردات ، وحاولوا إخضاع كل مجموعة منها لقالب معين منها ؟

ولكننا - مع ذلك - نسترشد بقولهم إن التحقيق هو الأصل ، مع مراعاة نزوع أهل الحضر إلى التخفيف ، وملاحظة ثقل مخرج الهمزة ونبرتها الكرهية ؛ لنستدل به على أن المقصود بالأصل هو الأصل التاريخى ، وأن اللغة فى تطورها تلقى أحيانا ببعض الأصوات من بعض الكلمات استجابة لحاجة نطقية ترتبط بالبيئة وما يطرأ عليها من ظروف تدعوها إلى التخفيف . ومعنى هذا أن البيئة الحجازية قد طرأ عليها ما جعلها تخفف الهمزة فى نطقها ، وأن البيئة التميمية ظلت على تحقيقها لها ؛ إذ لم يطرأ عليها مثل ما طرأ على الأخرى من تطور يمس نطق هذا الصوت . وعلى ضوء من هذا سوف نرى أن الظواهر الهمزية التى وردت فى الشعر قد يكون بعضها لهجة ، أو أثرا باقيا من استعمال قديم ، أو تخفيفا من ثقل الهمزة ، وإن لم يوافق

(١) انظر : فى اللهجات العربية : ٧٥ - ٨٠ والقراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث - ٣٠ - ٣٥ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢١ ، ٢٢ .

(٣) انظر . فى اللهجات العربية . ٧٥ وما بعدها .

شروط النحاة ، ولذلك عدوا ذلك مما يضطر إليه الشاعر .

إن مظاهر استعمال الهمزة فى الشعر متعددة ، وسوف أقصر الحديث هنا على الاستعمالات التى رأى النحاة أنها لا تجرى على السنن المؤلف الذين يعدونه مستوى صوابيا يفرضونه على كل الاستعمالات فى كل المستويات وينبغى بدءا أن أقرر مع بعض الدارسين أن الشعر " مستوى خاص من الكلام له طريقه ومضايقه فى استخدام الصيغ والتصرف فى رتبة الكلمات فى الجمل بل فى الإعراب أحيانا بما يحقق للشاعر أداء مشاعره ونقل تجربته الفنية التى تنفذ إليها موهبته بين مظاهر الحياة العادية ، كما يسيطر عليه النغم والإيقاع سيطرة تشبه الموسيقى التى تؤديها الآلات بلا كلمات ، حينئذ تصبح اللغة التى يستخدمها وسيلة لتحقيق ما يحسه من جيشان النفس وعمق الشعور وتدفق النغم ، وليس من المستغرب - والأمر بهذه الصفة - أن يجئ استخدامه للغة بطريقة خاصة تتميز - ولا تمتاز - عن استخدامها فى النثر الذى يؤدي به أغلب صلوات حياتنا الاجتماعية " (١)

(١) المستوى اللغوى للفصحى واللهجات والنثر والشعر : ١١٦ . (عالم الكتب) .

(٢) انظر : ما يجوز للشاعر فى الضرورة ١٠٥ ، ١٠٦ وشرح المفصل ٩ ، ١٠٧ - ١١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٩ (١)

والقراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث : ٩٩ .

إن استعمال الهمزة على غير ما يقرره النحاة ويجيزونه إلا فى الشعر يكون بإبدال الهمزة فى مواضع " بين بين " ، أو ردها فى المواضع التى يطرد فيها حذفها ، أو حذفها وهى أصل ، أو تخفيفها بالبديل وعدم حذف الذى هو بدل منها فى الجزم ، أو بدلها ، أو بدلها فى مواضع البديل وحذف المبدل للجزم ، أو استبدال الياء بها فى المواضع التى ينبغى أن تكون هى الموجودة فيها ، أو قلبها قلبا مكانيا فى الكلمة ، وأخيرا قطع همزة الوصل ، وسوف أتناولها مسألة بعد أخرى .

أولا : مسألة إبدال الهمزة فى مواضع " بين بين " . وينبغى لكى نقف على وجه اختصاص الشعر بهذا الاستعمال أن نعرف المواضع التى تكون فيها الهمزة إذا أريد تخفيفها " بين بين " وهى تتلخص فيما إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها فتحة ، وكذلك إذا كانت مضمومة أو مكسورة ، كانت مع أى حركة قبلها " بين بين " فى حال التخفيف . وقياس مذهب الأخفش أن تقلب ياء خالصة إذا كانت مكسورة وقبلها فتحة أو ضمة (٢) . وكونها " بين بين " هو أن تكون بين الحرف الذى منه حركتها وبين

أن يلاحظ هنا أن كتب النحو والضرائر قد
اكتفت بتداول هذه الشواهد الآتية :
قول الفرزدق :
رَاحَتْ بِمِسلَمَةَ البِغَالِ عِشِيَّةً

فَارَعَى فَزَارَةً لَاهِنَاكَ المَرْتَعِ (٦)
" يريد : لَاهِنَاكَ فأبدلت الهمزة ألفا لما احتاج
إلى التسكين ، والهمزة لا تسكن فى مثل هذا
الموضع ، وسهل ذلك كون الهمزة والألف من
مخرج واحد . ومثله قول الآخر :
إذا ملا بطنه ألبانها حلباً

بَاتَتْ تَغْنِيهِ وَضَرَى ذَاتُ أَجْرَاسٍ
يريد : مَلَأْبَطْنَهُ " (٧)
وقول حسان بن ثابت :

سَأَلْتُ هذِيلُ رَسولَ اللّهِ فَاحِشَةً
ضَلَّتْ هذِيلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبِ (٨)
وقول زيد بن عمرو بن نفيل :
سَأَلْتَانِي الطَّلَاقَ أَنْ رَأَتَانِي

قَلَّ مَالِي قَدْ جِئْتَمَانِي بِنُكْرٍ (٩)

الهمزة (١) . ومذهب البصريين أنها متحركة .
ومذهب الكوفيين أنها ساكنة (٢) . يقول
سيبويه : " والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة
فى الزنة يدلك على ذلك قول الأعشى :

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعَشَى أَضْرَبُ بِهِ
رَيْبُ المَتونِ وَدَهْرٌ مُتَبِلٌ خَبِلُ (٣)

وقد استدل ابن جنى بالوزن العروضى
لإثبات أن همزة " بين بين " متحركة (٤) . وقد
أثبت الدكتور عبد الصبور شاهين بعد أن قام
بتجارب معملية على جهاز (سبكتروجراف)
أن " بين بين " ليس فى الواقع سوى حركة ،
وأنه يعنى سقوط الهمزة أساسا ، واتصال
الحركتين قبلها وبعدها مباشرة . (٥)

ومهما يكن من أمر فإن النحاة اعتمدوا
هنا على الشعر فى تحديد همزة " بين بين " ،
وقالوا إنه إذا اضطر شاعر فى هذه المواضع لم
يجعلها " بين بين " ، بل يخلصها حركة طويلة
من جنس ما قبلها ليقيم وزن الشعر ، ويتبغى

(١) انظر سر صناعة الاعراب ١ / ٥٢ ومجالس العلماء ١٢٢ وما يجوز للشاعر فى الضرورة : ١٠٦ .

(٢) انظر المسألة ١٠٥ فى الانصاف فى مسائل الخلاف لابن الأنبارى ٧٢٦ - ٧٢١ .

(٣) الكتاب : ٥٤٩ / ٢ ، ٥٥٠ .

(٤) انظر : سر صناعة الاعراب : ١ / ٥٤ والخصائص ٢ / ١٤٤ .

(٥) انظر : القرارات القرآنية فى ضوء .

(٦) الكتاب : ٥٥٤ / ٢ والمقتضب : ١ / ١٦٧ والكمال ٢ / ١٠٠ وشرح السرافى ١ / ٢٢٤ وما يجوز للشاعر ١٠٥ والمفصل ٢٥٠ وشرح

المفصل لابن يعيش ٩ / ١١٢ وشرح الشافى للرضى ٢ / ٤٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١٢٩ (١) وشرح شواهد الشافى ٣٢٥ .

(٧) ضرائر الشعر لابن عصفور : ٢٢٠ .

(٨) ديوان حسان بن ثابت ٢٧٣ وانظر المصادر فى الهامش قبل السابق . الكتاب ٢ / ٥٥٤ .

(٩) الكتاب ٢ / ١٥٥ و ٢ / ٥٥٥ .

وَيُ كَان مَن يَكُن لَه نَشَبُ يُحَدِّ

بِمَبِّ وَمَنْ يَفْتَقِرُ يَعِشُ عَيْشَ ضُرِّ
يقول سيبويه : فهؤلاء ليس من لغتهم سَلْتُ
ولا يَسَالُ . وبلغنا أن سَلْتُ تَسَالُ لَفْطَةً (١) :
ولذلك يقول السيرافي عن بيتي حسان وزيد
ابن عمرو : إن هذا " ليس من تخفيف الهمز ،
وذلك أن من العرب من يقول : سَلْتُه أسأله
وهما يتساولان فلا يهمز ، وإنما أتى به
الشاعر غيرَ مهموز على هذه اللغة " (٢) ووجه
كونهما ضرورة عند سيبويه أن قائلتهما ليسا
من لغتهم سلت ولا تسال ، فقد كان الشاعر
إذا قال شيئا ليس من لهجته الخاصة عد
النحويون ذلك ضرورة منه .

ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

ولا يرهَبُ ابْنُ العَمِّ مَا عِشْتُ صَوْتِي

ولا أُحْتَتِي مِنْ صَوْتِ المْتَهَدِّدِ (٣)

وقول الآخر :

يقولون جهلاً ليس للشَّيخِ عَيْلٌ

لَعَمْرِي لَقَدْ أُعَيْلْتُ وَ إِنِّي رَقُوبٌ (٤)

وقول ابن ميادة :

فكأن يومئذٍ لها حُكْمُهَا (٥)

وقد جعل سيبويه والمبرد والأعلم الشتيمى
من ضرورة الشعر قول عبد الرحمن بن حسان :
وكننت أذلُّ من وتدِّ بقاعِ
يشججُ رأسه بالفهرِّ واجي (٦)
يريد : الواجي .

ولكن ابن الحاجب والرضي يجعلان ذلك
قياسا في الشعر وغيره ، لأن كلمة (واجي)
آخر البيت ، وهو موقوف عليه ، فكأن آخر
الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة . (٧)
ومهما يكن من أمر فإن سيبويه يجعل بدل
الهمزة في الشعر في مثل هذه المواضع قياسا
خاصا بالشعر مما يؤذن بأنه كان يحاول وصف
نظام الشعر وحده يقول " وقد يجوز في ذاكه
البدل حتى يكون قياسا متلثبا إذا اضطر
الشاعر " (٨) .

وتابعه الرضي إذ يقول : " وإذا كان في
ضرورة الشعر كان قياسا " (٩) فهو - على ذلك -

(١) الكتاب ٢ / ٥٥٥ .
(٢) شرح السيرافي ١ / ٢٢٤ وما يجوز للشاعر / ١٠٥ وشرح الجمل . لابن عصفور ١٣٩ .
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١٣٩ .
(٤) السابق نفسه .
(٥) الكتاب ٢ / ٥٥٥ والمقتضب ١ / ١٦٦ والكامل ٢ / ١٠٠ والمفصل ٣٥٠ وشرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١١٤ .
(٦) الكتاب ٢ / ٥٥٤ .
(٧) انظر شرح الشافية ٢ / ٥٠ .
(٨) شرح الشافية ٢ / ٤٧ .
(٩) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ١١٢ .

خاص بالشعر في رأيهما .

ولعل الصواب أن يكون ذلك مما يكثُر في الشعر لا بما يختص به الشعر ، لأنه كان هناك " قوم من العرب يبدلون من هذه الهمزات التي تكون " بين بين " حروف لين فيبدلون من المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا فيقولون في سأل : سال ، وفي قرأ : قرا ، وفي منسأة : منساة . ومن المضمومة المضمومة ما قبلها واوا ، ومن المكسورة المكسور ما قبلها ياء " وذلك - كما يقول ابن رشيقي - " كثير جدا جائز في المنشور والفصيح ^(١) " . وإذا كان جائزا في المنشور والفصيح ، وكان بعض العرب يتكلم به ؛ فليس إذن خاصا بالشعر ، وليس من الضرورة في شيء ، غير أنه في الشعر كثير حتى قيل إنه قياس فيه . وإذا كانت همزة " بين بين " متحركة ، فإن إخلاصها حركة طويلة ليس إلا من باب إشباع الحركات .

ثانيا : مسألة ردّ الهمزة . وقد عدها أبو جعفر التميمي القزاز . من مسائل الضرورة في الشعر إذ يقول : " وما يجوز له رد الهمزة في

الموضع الذي جرى على السنة العسرب مخففا " ^(٢) . وشواهد هذا النوع محدودة ، لأنها - في نظري - تمثل بقايا لأصول تاريخية تطورت ، ومن ذلك الفعل (رأى) " وذلك أن المستقبل من رأى جرى على ألسنتهم غير مهموز تخفيفا فيقولون : هو يرى ، فإذا احتاج الشاعر أجراه على أصله في الهمزة ومنه قول الأول :

لعمرك إنني لأحبّ نجدا

وما أُرُ أي إلى نجدٍ سبيلا

يريد : وما أرى ، فهمز على أصل الهمز

في الفعل . ومثله قول الآخر :

ألا تلك جارتنا بالفضاء

تقول : أترأيتُ لن يضيعا

فهمز ترأينه على الأصل . وكذا قال الآخر :

أرى عيني ما لم ترّ آياه

كلانا عالم بالترهات ^(٣)

والقزاز هنا متتابع لابن جنى الذي يرى هذا

ضرورة ، ويقول عن البيت الأخير " وقد رواه

أبو الحسن : ما لم ترّياه على التخفيف الشائع

(١) العدد ٢ / ٢١٠ .

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة : ٥٤ ، ٥٥ .

(٣) ما يجوز للشاعر : ٥٥ وانظر اللسان ١٩ / ١ وما بعدها (رأى) .

عنهم فى هذا الحرف " ويضيف " وقرأت على
أبى على فى نوادر أبى زيد :
ألم تر ما لاقيتُ والدهرُ أعصرُ
ومن يتملّ العيشَ يراً ويسمعُ
كذا قرأت عليه " تر " مخففاً ، ورواه غيرهه "
" ترأ ما لاقيت " وقرأت عليه أيضا فيه :
ثم استمرّ بها شيخانُ مُبتجِحُ

بالبينِ عنك بما يراك شنانا
بوزن يرعاك . ووزن يراً يرع ، كما أن وزن
ترأياه ترعياه وهذا كله على التحقيق المرفوض
فى هذه الكلمة فى غالب الأمر وشائع
الاستعمال (١) .

وابن جنى يقصد بالتحقيق المرفوض همز
كلمة " يراى " ، وهو مرفوض فى الاستعمال
العام الشائع ، ولكنه مقبول فى الاستعمال
الخاص وهو الشعر .

ومن ذلك أيضا مضارع الفعل " أكرم " فان
مضارعه يُكرمُ بحذف الهمزة " ولا يجوز إثبات
هذه الهمزة على الأصل إلا فى ضرورة . . .
فمن الضرورة قوله :

فإنه أهلٌ لأن يُؤكّرما " (٢)

ويبدو أن الفعل " رأى " كان استعمال
مضارعه " يراى " ثم خفف بفعل التطور ،
وكثرة الاستعمال إلى " يرى " ، وإن بقيت
بعض القبائل تنطق به على ما كان عليه قبل أن
يصيبه هذا التطور ، فقد حكى سيبويه عن
أبى الخطاب " أنه سمع من يقول : آراهم .
يجئ بالفعل من رأيت على الأصل من العرب
الموثوق بهم " (٣) وبين ابن جنى أن " أكثر
لغات العرب فيه تخفيف همزته (٤) " فلعل
هذه الأبيات وأمثالها قد جاءت من لهجة من
ينطق المضارع من (رأى) على أصله قبل
التخفيف ، أو أنها آثار باقية من الاستعمال
القديم ، وما يقال فى مضارع (رأى) يقال
فى (يؤكرم) وما جاء مثله .

ثالثا : مسألة حذف الهمزة التى تكون
أصلا . وقد عدها القزاز أيضا من الاستعمال
الخاص بالشعر ، ومثل لذلك بيت واحد ،
وهو قول الشاعر :

ويلمها فى هواءِ الجوّ طالبةٌ

ولا كهذا الذى فى الأرض مطلوبٌ (٥)

وعقب على ذلك قائلا " فحذف الهمزة من

(١) سر الصناعة ١ / ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ . وانظر المحتسب ١ / ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) الأشعمونى ٤ / ٢٤٧ وقارن بما فى المقتضب ٢ / ٩٨ والانصاف ١١ .

(٤) المحتسب : ١ / ١٢٨ .

(٣) الكتاب : ٢ / ٥٤٦ .

(٥) ما يجوز للشاعر : ١٢٥ .

(أمها) قال أبو اسحاق : ما أعرف لهذا نظيرا في كلام العرب " (١) . ولم أجد غير القزاز - فيما قرأت - مَنْ يعد هذا من ضرورة الشعر . وقد ذكر سيبويه هذا البيت مرتين في كتابه ، ولم يشر إلى أن فيه ضرورة ما ، ويقول الأعمى عنه : " أراد : ويل أمهما فحذف الهمزة لثقلها ثم أتبع حركة اللام حركة الميم " (٢) فلم يجعله ضرورة ، بل عده من الحذف طلبا للتخفيف الذي يكون في النثر وفي الشعر معا ، ويبدو أن هذا كان تعبيراً مستعملاً لديهم فقد ورد في الحديث الشريف في قوله - صلى الله عليه وسلم - " وَيَلْمُهُ مِسْعَرُ حَرْبٍ " (٣) " ويقول عنه ابن مالك : إن الهمزة حذفت منه تخفيفاً " لأنه كلام كثر استعماله ، وجرى مجرى المثل (٤) " وفيه توجيهات مختلفة .

ويمكن أن يعد من هذا النوع حذف همزة القطع ومعاملتها معاملة همزة الوصل ، ولا

يكاد أحد من النحويين يذكره ، ولعل ذلك لكثرتة وشياعه حتى صار غير مختص بالشعر أو لخضوعه لظاهرة الهمز والتحقيق ، وتوزعها على القبائل . ولم أر - فيما رأيت - من يعده من الضرورة غير صاحب الجمل ، وابن عصفور في شرح الجمل (٥) وفي ضرائره (٦) ، والألوسی بوصفه ناقلاً عن سبقوه . يقول ابن عصفور : " وأما نقص الحرف فمنه : وصل ألف القطع ، نحو قول أبي الأسود :

يَا بَا الْمَغِيرَةَ رَبُّ أُمْرٍ مُعْضِلٍ

فَرَجَّتْهُ بِالْمَكْرِ مَتَى وَالذَّهَا

يريد : يا أبا المغيرة . وقول الآخر :

يَا لِرَجَالٍ لِحَادِثِ الْأَزْمَانِ

وَلِنَسْوَةٍ مِنْ آلِ أَبِي سَفْيَانَ

وقول حاتم الطائي :

أَبُوهُمْ أَبِي وَالْأُمَّهَاتُ أُمَّهَاتُنَا

فَأَنْعِمْ ، وَمَتَعْنِي بِقَيْسِ بْنِ جَحْدَرٍ

يريد : والأمهات أمهاتنا . وقول أبي زيد الطائي :

(١) السابق نفسه .

(٢) الكتاب : ٢ / ٢٩٤ و ٤ / ١٤٧ وقد اختلف نسبة هذا البيت في الكتاب ، ففي المرة الأولى نسب إلى امرئ القيس ، والبيت في ديوان امرئ القيس ٢٢٧ ، وفي المرة الثانية نسب إلى النعمان بن بشير الأنصاري . ومن الغريب أن الأعمى الشنتمري تابع هذه النسبة في المرضعين من كتاب سيبويه وقد يدل هذا على أن نسبة الشراهد في كتاب سيبويه - أو نسبة بعضها على الأقل - ليست من عمل سيبويه نفسه ، بل كانت من إضافة بعض الشراح أو الناسخين .

(٣) صحيح البخاري ٣ / ٢٥٧ بالهامش .

(٤) شواهد التوضيح ١٥٧ .

(٥) ضرائر الشعر لابن عصفور : ٩٨ .

(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ورقة ١٣٩ و ضرائر الشعر له ٩٨ وما بعدها .

وأيقنَ أَكْذَرُ إِذْ صَارُوا ثَمَانِيَةً

أَنْ قَدْ تَفَرَّدَ أَهْلَ الْبَيْتِ بِالثَّمَنِ

يريد : أَكْذَرُ عَلَى وَزْنِ أَحْمَرَ ، وَهُوَ هُنَا اسْمُ

كَلْبٍ . وَقَوْلُ الْآخِرِ ، أَنَشِدُهُ أَبُو الْحَسَنِ :

تَضِبُّ لِيثَاتُ الْخَيْلِ فِي حَجَرَاتِهَا

وَتَسْمَعُ مِنْ تَحْتِ الْعِجَاجِ لَهَا إِزْمَلًا

يريد : لَهَا إِزْمَلًا ، وَالْإِزْمَلُ : الصَّوْتُ . وَقَوْلُ

الْآخِرِ :

قَلْتُ لِشَيْطَانِي وَشَيْطَانَاتِي

لَا تَقْرُبُونِي وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ

وَقَوْلُ الْآخِرِ :

حَتَّى يَقُولَ كُلُّ مَنْ رَأَاهُ إِذْ رَأَاهُ

يَا وَيْحَهُ مِنْ جَمَلٍ مَا أَشْقَاهُ

يريد : مَنْ رَأَاهُ إِذْ رَأَاهُ . وَأَنَشِدُ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى :

هُوَ جُنْدِ إبْلِيسِ الْمَرِيدِ

يريد : جُنْدِ إبْلِيسِ

وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ ، قَالَ الطَّرْمَاحُ :

أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَصْبِحُ

بِتَمِّ وَمَا إِلاصْبَاحُ فَيْكَ بِأَرْوَحِ

يريد : أَلَا أَصْبِحُ . وَقَالَ الْآخِرُ :

مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا

يَحْمِي الذَّمَّارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ

يريد : مَا أَشَدَّ أَنْفُسَهُمْ . وَأَنَشِدُ أَبُو عَلِيٍّ :

إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بُرْقَعًا

وَفَتْخَاتٍ فِي الْيَدَيْنِ أَرْبَعًا

يريد : فَالْبِسُونِي ^(١) وَيَعْقُبُ ابْنَ عَصْفُورٍ

عَلَى الْأَمْثَلَةِ الْكَثِيرَةِ الَّتِي سَاقَهَا وَأَتَيْتَ هُنَا

بِعَظْمِهَا قَائِلًا : " وَهُوَ فِي الشَّعْرِ كَثِيرٌ " وَمَعَ

كَثْرَتِهِ يَعْنِي ضَرُورَةَ ، وَمَنْ الْغَرِيبُ أَنَّهُ يَقُولُ

بَعْدَ ذَلِكَ مُبَاشَرَةً : " وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ شَيْءٌ فِي

الْكَلَامِ ، حَكَى أَبُو زَيْدٍ " لَابُ لَكَ " يَرِيدُونَ :

لَا أَبُ لَكَ . وَقَرَأَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : " فَمَنْ

تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا ائِمَّ عَلَيْهِ ^(٢) " بِحَذْفِ

هَمْزِهِ " ائِمَّ " وَقَرَأَ ابْنُ مَحْيِصَنٍ " وَأَتَيْتُمْ

أَحْدَاهُنَّ ^(٣) " وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي بَعْضِ

الرِّوَايَاتِ عَنْهُ " إِنَّهَا لَحَدَى الْكَبْرِ ^(٤) " بِحَذْفِ

هَمْزَةٍ " إِحْدَى " وَحَكَى أَبُو عَلِيٍّ الدِّينُورِيُّ أَنَّ

العَرَبَ يَقُولُونَ : " مَخْيِرَكَ " يَرِيدُونَ : مَا

أَخْيِرَكَ . وَحَكَى أَيْضًا عَنِ الْمَازِنِيِّ أَنَّ الْعَرَبَ

يَقُولُونَ : " مَا شَرَّ اللَّحْمِ لِلْمَرِيضِ " ، وَ" مَا خَيْرَ

(١) ضَرَائِرُ الشَّعْرِ لِابْنِ عَصْفُورٍ : ٩٨ - ١٠٠

(٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ الْآيَةُ : ٢٠٢ وَأَنْظُرْ : الْمُحْتَسِبُ ١ / ١٢٠ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٣ / ١٤ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ لِابْنِ حَيَّانٍ ٢ / ١١١ .

(٣) سُورَةُ النِّسَاءِ ، الْآيَةُ : ٢٠ . وَأَنْظُرْ الْمُحْتَسِبُ ١ / ١٨٤ وَإِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ ١٨٨ ، وَالْكَشَافُ لِلزَّمْخَشَرِيِّ ١ / ٢٥٩ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣ / ٢٠٦ .

(٤) سُورَةُ الْمَدَّثَرِ الْآيَةُ : ٢٥ . وَأَنْظُرْ الْخَصَائِمُ ٢ / ١٥٠ وَالْمُحْتَسِبُ ١ / ١٢٠ وَالْقَرَامِاتُ السَّبْعُ لِابْنِ مَجَاهِدٍ : ٦٥٩ .

اللَّبَنَ "

تريد : ما أَشْرَ وما أُخَيْرَ . وحكى الكوفيون أيضا عن العرب : " ما خَيْرَ اللَّبَنِ لِلصَّحِيحِ وما شَرَّةٌ لِلْبَطُونِ ^(١) " . ولست أدري ما الذى جعل ابن عصفور - وقد حكى هذا كله عن العرب فى نشرهم ، وما ورد فى القراءات القرآنية - ما الذى جعله يعد ما جاء فى الشعر موافقا لهذا الاستعمال المألوف المأنوس فى الكلام ^(٢) من ضرائر الشعر إلا إذا كان يريد أنه كثير فى الشعر فاش فيه كما قال من قبل ، وأن ورود هذه الظاهرة فى الشعر تحقق فيه فائدة إقامة الوزن بحيث لا يصبح التحقيق مؤديا للغرض نفسه .

رابعا : ذكر القزاز أن مما يجوز للشاعر " أن يخفف الهمزة بالبدل إذا كانت ساكنة ، ثم لا تحذف الحرف الذى هو بدل منها للجزم ^(٣) " ووجه جوازه فى الشعر هو عدم حذف حرف

العللة الذى جئ به بدلا من الهمزة للجزم، كما قال الشاعر :

عَجِبْتُ مِنْ لَيْلَاكَ وَأَنْتِيَابِهَا

مَنْ حَيْثُ زَارْتَنِي وَلَمْ أُوْرَابِهَا ^(٤)

إذ قلب الهمزة من " أورا " ألفا لأنها ساكنة بعد فتح " فلم يحذف الألف للجزم ، وأبقاها على لفظها ^(٥) " ويقول الأعلام الشنتمرى : إنه خفف الهمزة الساكنة من قوله أورا " لما احتاج إليه من ردف القافية ، ولو حققها على ما يجب لأنها طرف ، لم يجز له من أجل الردف المضمن فى القافية " ^(٦) ولعل الشاعر عامل هذا الفعل فى صورته الجديدة بعد إبدال الهمزة ألفا معاملة الفعل (يأتى) فى قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بِنِي زِيَادِ ^(٧)

والفعل (تَرْضَى) فى قول الشاعر :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضَبَتْ فَطَلَّقِي

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقِي ^(٨)

(١) ضرائر الشعر لابن عصفور : ١٠ ، ١٠١ .

(٢) يقول سيبويه : " وأعلم أن كل همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف حنفتها وألقت حركتها على الساكن الذى قبلها . وذلك قولك : مَنْ يُوْكَ ، وَمَنْ مَكْ ، وَكَمْ بَلْكَ . إذا أردت أن تخفف الهمزة فى الأب والام والابل " الكتاب ٢ / ٥٤٥ .

(٣) ما يجوز للشاعر : ١٢٢

(٤) الكتاب ٢ / ٥٤٤ وما يجوز للشاعر : ١٢٢ .

(٥) ما يجوز للشاعر : ١٢٢

(٦) تحصيل عين الذهب (مع كتاب سيبويه طبعة بولاق) ٢ / ١٦٥ .

(٧) انظر الانصاف : ٢٠

(٨) انظر الانصاف : ٢٦

الاعتلال قبل الألف التي تكون بدلا من
التنوين في النصب ومن ذلك قول الشاعر :
إذا ما المرء صم فلم يتأجى
ولم يك سمعه إلا ندأيا
ولا عبّ بالعشى بنى بنيه
كفعل الهرّ يلتمس العطايا
يلأعبهم وودوا لوسقوه
من الذيقان مترعة ملأيا
فأبعده إله ولا يؤبى
ولا يشقى من المرض الشقيا (٤)
فأبدل الهمزة من النداء والعطاء وملاء
والشفاء . وقد أجمعوا على أن هذا من أقبح
الضرورات " إذ كان لا أصل له في كلامهم " (٥)
وقد نقل السيرافي عن المبرد أن هذا " من
أقبح الضرورات التي ينبغي ألا يجوز مثلها ،
ولا تصح فيه الرواية عن شاعر لقبه " وحجة
المبرد في هذا أن هذه أبيات لو أنشدت على
الصواب لم تنكسر ، فلا وجه لإجازتها " (٦)

إذ لم يحذف حرف العلة للجزم .
خامسا : مسألة إبدال الهمزة حرفا من حروف
اللين في موضع البديل ، وحذف حرف اللين
للجزم ، ومن ذلك قول الشاعر :
جرى متى يُظلم يعاقب بظلمه
سريعا وإلا يُبد بالظلم يظلم (١)
ومن كلام ابن الأنباري (المتوفى ٣٢٨)
ندرك أن هذا الاستعمال لهجة " يقال : بدأت
بالشيء بتحقيق الهمز ، وبدأت بالأمر على
تليين الهمز ، وبدئت على الانتقال من الهمز
إلى التشبيه بقضيت ورميت . فمن قال : بدأت
قال : لم أبدأ . ومن قال : بدأت ، قال لم
أبد . ومن قال : بدئت ، قال لم أبدأ (٢)
فالمسألة - على هذا - لا تعدو كونها راجعة
إلى اختلاف اللهجات بين القبائل من حيث
الهمز والتحقيق .
سادسا : وما يتعلق باستعمال الهمزة في
الشعر نوع سماه القزاز (٣) تصحيح حروف

(١) شرح ديوان زهير لثعلب : ٢٤ وما يجوز للشاعر . ١٢٢ والهمع : ١ / ٥٢

(٢) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري ٢٧٩ .

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) شرح السيرافي ١ / ٢٢٤ وروايات مختلفة في بعض الكلمات في طبقات فحول الشعراء : ٢٤ والخصائص ١ / ٢١٢ و ٢ / ٢٩٢ و

٢ / ٣٧٦ والمحتسب ١ / ٧٧ وما يجوز للشاعر ١٠٤ ، ١٠٥ وشرح الصغار الفقيه للكتاب . ٢٠ وضرائر الشعر لابن عصفور ٢٣٠ .

(٥) ما يجوز للشاعر : ١٠٥ .

(٦) شرح السيرافي ١ / ٢٣٥ .

وعقب السيرافى على ذلك بقوله " وقد ذكرها المازنى ولم يطعن فى روايتها " (١) . وقد أخذ السيرافى يذكر أوجه الاعتلال لإجازتها فقال " عندى فى جوازها وجه آخر وهو أنه لما أدخل ألف الإطلاق وقعت الهمزة بين ألفين ، والهمزة تشبه الألف ، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات ، فاستثقل ذلك ، فقلب من الهمزة ياء كما فعلوا ذلك بخطايا ومطايا وقد كان : خطأ ومطاء قبل أن تقلب ياء .

ووجه آخر وهو أن الكسائى حكى أن بعض العرب يقلب من الهمزة ياء فى التثنية ، وبعضهم يقلب منها واوا ، وبعضهم يدعها همزة على جالها كقولهم فى تثنية رداء : رداان وردايان ورداوان فشبّه الشاعر ألف الإطلاق بألف التثنية " (٢) .

والوجه الثانى من الوجهين اللذين ذكرهما أبو سعيد السيرافى هو الذى أراه منطبقا على هذه الأبيات من غير أن يكون هناك تشبيه بالثنى ، لأنه ليست هناك مشابهة تدعو إلى هذا القياس ، ولكن يبدو أن الشاعر من القبيلة التى تقلب الهمزة فى التثنية ياء . ولو

نظرنا إلى مثل هذه الصورة التى تقلب فيها الهمزة ياء لوجدنا أنها واقعة بين ألفين - ولعل هذه هى المشابهة التى عنها السيرافى - وليس يعقل أن يثقل نطق الهمزة بين ألفين فى التثنية فحسب عند هذه القبيلة .

والواقع أن مسألة التثنية هى التى لفتت نظر النحويين لأنها تتعلق بها حكم إعرابى وصرفى ، وقد أهملوا ما عداها من هذه الظاهرة ، فلما وجدوا نسا فيه هذه الظاهرة ننسها وليس من باب التثنية ؛ اختلفوا فيه فيما بينهم ، فبعضهم رفض الرواية من أصلها ، وبعضهم أجازها فى الشعر على قبح ، وبعضهم أخذ يلتبس لهذه الظاهرة وجها من وجوه الإجازة التى تديرها فى فلك القياس النحوى . مع أن المسألة فى حقيقة أمرها لا تعدو كونها لهجة أهملها النحاة فيما أهملوا من لهجات . والدليل على أن هذه الأبيات ليست من الضرورة أنها لو أنشدت على الصواب لم تنكسر على حد تعبير المبرد . وليس بها ما يدعو إلى قلب الهمزة ياء فى قياس النحاة ،

(١) السابق نفسه .

(٢) شرح السيرافى ١ / ٢٣٥ .

ولم يبق إلا أن قائلها نطق بها مختاراً وفقاً
لللهجة ولهجة قومه ، ولعل ذلك مادعا ابن
جنى إلى عدم الإشارة في كتبه إلى أنها من
الضرورة .^(١)

سابعا : مسألة قلب الهمزة قلبا مكانيا في
الكلمة التي تكون بها ويقول عنها القزار " وما
يجوز له (الشاعر) قلب الهمزة في مثل نأى
وناء كما قال الشاعر :
سُنُّنِي عَلَيْهِ بِالذِي هُوَ أَهْلُهُ

وإن شحطتُ ذاكُ وناءَ مزارها
فقال : ناء ، فقلب ، قدم الألف وأخر الهمزة^(٢) " .
وقد ذكر سيبويه مثل هذا في كتابه ،
ومن ذلك قول كعب بن مالك :

لقد لقيتُ قريظةً ماسآها
وحلّ بدارهم ذلّ ذليلُ
وقول كثير عزة :

وكلّ خليلٍ راعني فهو قائلُ
مِنْ آجلك هذا هامةَ اليومِ أوغدِ^(٣)
وقال " وإنما أراد ساءها ورأني ولكنه قلب^(٤) " .
ولم يشر سيبويه إلى أن الشاعر قلب مضطرا
على عادته إذا كان يرى أن استعمالا

ما ضرورة ، وهذا يشعر بأن هذا استعمال آخر
للفعل مرادف له ، يقول ابن مالك : إن " راء
بمعنى رأى كقول الشاعر :

إذا راءني أبدى بشاشةً واصلُ^(٥)
ويألفُ سَنَانِي إذا كنتُ غائِبًا
ومضارعةَ يراء^(٥) " وفي اللسان " راء لغة
في رأى . . ويقال : راءه في رآه " ^(٦) فهما -
إذن - صيغتان بمعنى واحد ، عد النحاة أقلهما
استعمالا ضرورة بالنسبة للأخرى الأكثر
استعمالا التي عدوها أصلا .

وهناك أنماط أخرى من استعمال الهمزة في
الشعر أدرجها النحاة تحت أنواع " البدل " .
كقول شमित بن زنباع :

لأدأها كرهاً أو أصبحَ بيتهُ
لذيهِ من الإعوَالِ نوحُ مُسَلَّبُ^(٧)
" فهمز الألف في أدأها لأنه لو تركها ساكنة
لم يستقم البيت^(٨) " كما يقول السيرافي ،
ومثل ذلك قول الشاعر :
فإنك لا تدري متى اليوم جائيُ
إليك ولا ما يُحدثُ اللهُ في غدِ^(٩)
وما أنشده ابن الأعرابي لابن كثوة :

(١) انظر : الخصائص ١ / ٢٩٢ ، ٢ / ٢٧٦ وسر الصناعة ١ / ١٨٢ والمحتسب ١ / ٧٧ .

(٢) ما يجوز للشاعر : ١٢٧ .

(٤) الكتاب : ٢ / ٤٦٧ .

(٦) اللسان : ١٩ / ١٦ (رأى)

(٨) شرح السيرافي ١ / ٢٣٣ .

(٢) انظر : الكتاب ٣ / ٤٦٧ .

(٥) شواهد الترضيح : ١٨ .

(٧) شرح السيرافي ١ / ٢٢٣ وشرح الصغار الققيه ٢٠ / ١

(٩) الخصائص ٢ / ٦ ، ٢ / ١٤٢ .

وكلى نعامُ بنى صفوان زوزاً

لما رأى أسداً فى الغابِ قَدَوْتِياً (١)

وقول الآخر :

قد كان يذهب بالدنيا ولذتها

موالى ككباش العوس سجاح (٢)

وقول الآخر :

خاطمها زأمها أن تذهباً (٣)

وغير ذلك من النماذج المختلفة للهمز فى غير

مواضع الهمز ، وقد وردت - كذلك - قراءات

قرآنية فيها همز فى غير مواضعه كقراءة ابن

كثير :

(وكشفتُ عن ساقِها (٤)) وقراءة عمرو بن

عبيد (فيومئذ لا يسألُ عن ذنبِ إنسٍ ولا جانٍ) (٥) .

وقد جعل ابن جنى هذه النماذج وأمثالها من

شواذ الهمز ، وعقد لذلك باباً خاصاً فى

خصائصه . وورود مثل هذا فى القراءات يقطع

بأنه يمثل لهجات مختلفة . يقول السيرافى

" وربما تكلم بعض العرب بمثل هذا فرارا من

(١) السابق ٢ / ١٤٥ .

(٢) شرح السيرافى ١ / ٢٢٣ وشرح الصقار ١٢٠ .

(٣) شرح السيرافى ١ / ٢٢٣ والخصائص ٢ / ١٤٩ وشرح الصقار ١٢٠ .

(٤) سورة النمل الآية ٤٤ وانظر الخصائص ٢ / ١٤٥ والسبعة فى القراءات ٤٨٢ والكشاف ٢ / ١٥٠ والبحر المحيط ٧ / ٧٨ .

(٥) سورة الرحمن ، الآية ٣٩ . وانظر الخصائص ٢ / ١١٤٨ والمحتسب ٢ / ٣٠٥ وتفسير القرطبي ١٧ / ١٨٨ والبحر المحيط ٨ / ١٩٥ واملاء مامن به الرحمن للعكبرى ٢ / ١٢٥ . وإتحاف فضلاء البشر : ٤٠٥ .

(٦) شرح السيرافى ١ / ٢٢٣ وانظر شرح الشافية ٢ / ٢٤٨ .

(٧) سورة الفاتحة الآية ٧ وهى قراءة أئيب السخيتيانى . انظر الكشاف ١ / ١٢ والمحتسب لابن جنى ١ / ٤٦ وتفسير القرطبي ١ / ١٥١ والبحر المحيط ١ / ٢٠ .

(٨) انظر اصلاح المنطق لابن السكيت ١٥٧ - ١٦١ .

التقاء الساكنين كنحو دأبة وضأل ، لأن الألف

ساكنة ، والحرف الأول من الحرف المشدد

ساكن فيكروهون الجمع بين ساكنين (٦) " ويروى

عن أبى زيد أنه صلى خلف عمرو بن عبسيد

فقرأ : (ولا الضالين) (٧) " ومع ذلك يعد

قول الراجز :

خاطمها زأمها أن تذهباً

من ضرورة الشعر .

والواضح بعد هذا أن مسألة الهمز وعدمه

ترجع فى أساسها إلى اختلاف اللهجات ،

ولكن النحويين فرضوا لهجة على أخرى ،

فعدت استعمالات اللهجة المرفوضة ضرورة أو

شذوذاً ، وبهذا يكون ما ذكره ابن السكيت

عن الهمز وعدمه (٨) فى كلمات يهمزها بعض

العرب ، ولا يهمزها بعضهم الآخر ليس إلا

جمعا لصور مختلفة فى الاستعمال خففها بعض

العرب مجاراةً للتحضر ، وحققها بعضهم وفقاً

لمتطلبات البيئة الخشنة أو غير ذلك من

الظروف المحيطة التي تدعو إلى ما يناسبها ،
ويكون تفسير ابن جنى صحيحا كل الصحة
حينما قال عن ذلك : " فهذه كلها لغات ،
وليس بعضها بدلا من بعض ^(١) " وهذا
التفسير نفسه يمكن أن يقال عما عده غيره
ضرورة فيما يتعلق بالهمز وعدمه .

ثامنا : مسألة قطع همزة الوصل . لقد عد
النحاة قطع همزة الوصل من أقرب الضرورة ،
وخاصة إذا كان في أول النصف الثاني من
البيت ^(٢) ، لأن أنصاف الأبيات مواضع فصول
فإنما ابتدأوها بعد قطع ^(٣) ، أو كأنه موضع
سكت فيه ، أو في موضع يتوهم هذا فيه ^(٤) ،
وذلك بعذر من انقطاع النفس وشبهة ^(٥) ،
وذلك كقول حسان بن ثابت :
لتسمعن وشيكا في دياركمو
ألله أكبر يا ثارات عثماننا ^(٦)

وقول الآخر :
ولا يبادر في الشتاء وليدنا
أقدر ينزلها بغير جعال ^(٧)
وقول لبيد :
أو مذهب جدد على الواح
الناتق الزبور والمختوم ^(٨)
وقول أنس بن العباس :
لا نسب اليوم ولا خلئ
إتسع الخرق على الراقع ^(٩)
وأما إثباتها في الحشو فقد قال عنه ابن
الحاجب " وإثباتها وصلالحن ، وشذني
الضرورة ^(١٠) " وهو يقصد بالشاذ في
الضرورة ما يكون في الحشو لا في أول
النصف الثاني من البيت على عكس ما فسره
الرضي بأنه قطعها في أوائل الأبيات ، لأن
النحاة يعدون ذلك من أقرب الضرورة كما

(١) سر الصناعة ١ / ٢٤٤ .

(٢) تحصيل عين الذهب ٢ / ٢٧٤ (مطبوع مع كتاب سيبويه بأسفل الصفحات) .

(٣) الكتاب ٤ / ١٥٠ .

(٤) ما يجوز للشاعر : ٥٥ .

(٥) شرح الشافية ٢ / ٢٦٦ .

(٦) شرح السيرافي ١ / ٢١٢ . وانظر الديوان ٢١٦ والرواية فيه لتسمعن وشيكا في ديارهم .

(٧) الكتاب ٤ / ١٥٠ وشرح السيرافي ١ / ٢١٢ .

(٨) الكتاب ٤ / ١٥١ .

(٩) الكتاب ٢ / ٢٨٥ وشرح السيرافي ١ / ٢١٢ والجمع ٢ / ٢١١ .

(١٠) شرح الشافية ٢ / ٢٦٥ .

سلفت الإشارة . ومن نماذج قطعها في وسط البيت قول قيس بين الخطيم :
إذا جاوز الإثنين سر فإنه

بِشَرِّهِ وَإِفْشَاءِ الْحَدِيثِ قَمِينٍ (١)
ومهما يكن من أمر قطع همزة الوصل ، فإنه ليلاحظ أن قطعها في الأبيات السابقة يُحَسُّ له معنى لا يُدْرِكُ مع وصلها ، إذا إن قطعها يوحى بابتداء جملة جديدة ويرشد القارئ إلى أن يقف على آخر الشطر الأول ، لأن نغمة إنشاد الشطر الثاني يجب أن تختلف في هذه الأبيات عن نغمة إنشاد الشطر الأول ، فيكون بذلك أكثر إيحاء ، كما أن قطع الهمزة في البيت الأخير يشعر بنوع من التأكيد . ولعل هذا يدل على أن الشعراء حينما يرتكبون بعض ما يعده النحاة ضرورة إنما يُرِيدُونَ إلى معان خفية في نفوسهم لا يمكن تلمسها في ظل القواعد التي تسوى بين الشعر والنثر ولهذا يجب أن يدرس الشعر من حيث قواعده دراسة خاصة به .

تاسعا : مسألة قصر المدود ومد القصور .
يمكننا أن نعد قصر المدود ومد المقصور مما يتعلق بالهمز وعدمه ، إذ يتميز هذا من ذاك

بوجود الهمزة في آخر الاسم أو عدمها ولكن ذلك على مستوى لغة الشعر الخاصة وإن كان موقوف. النحاة من هذه المسألة يكشف عن تحكم واضح إذ يحتكمون في ذلك إلى القياس لا إلى اللفظة واستعمالها ، وبخاصة نحاة البصرة والفراء ، والكسائي في مسألة قصر المدود .

أما قصر المدود فقد أجمع النحاة على جوازه في الشعر ، لأن الشاعر بذلك يرد الكلمة إلى أصلها ، ولم يخالف في ذلك أحد منهم إلا الكسائي الذي يجعل ذلك خاصا بحالة النصب فحسب (٢) ، والفراء الذي لا يجوز أن يقصر من المدود مالا يجوز أن يجيء في بابه مقصورا نحو حمراء وصفراء (٣) ويقول السيرافي والحسجة في جواز قصر كل ممدود على خلاف ما قال الفراء الأبيات التي أنشدناها ، وذلك أن قول الأعشى :

وَالْقَارِحُ الْعَدَاُ وَكُلُّ طِمْرَةٍ

لا يجوز أن يجيء في بابه مقصور ، وذلك أنه فعّال لتكثير الفعل ، كقولك قتال وضرب ، ولا يجيء في هذا فعّالاً فيكون مقصوراً من المعتل (٤) . ويقول ابن الأنباري :

(١) شرح السيرافي ١ / ٢١٣ والهمع .

(٢) انظر الهمع : ١٥٦ / ٢ .

(٣) شرح السيرافي ١ / ٢٢٠ وانظر الانصاف المسألة ١٠٩ .

(٤) شرح السراقي ١ / ٢٢١ وانظر الانصاف ٧٥٢ .

إن ما ذهب إليه الفراء باطل^(١) ، كما أن
الفراء نفسه أنشد هذا البيت في معاني
القرآن وهو قول الشاعر :

قَلْبُ أَنْ الْأَطْبَاءُ كَانَ حَوْلِي

وكان مع الأطباء الأساءة^(٢)

ولم يعترض على قصر كلمة الأطباء مع أنه لا
يجيء في بابه مقصور .

وأما مد المقصور في الشعر فإن النحويين
إزاءه على ثلاثة آراء :^(٣)

أولها : رأى الأخفش والكوفيون وهو إجازته
مطلقا مستدلين على ذلك بقول الشاعر :

سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي

فلا فَرَّ يدوم ولا غِنَاءُ

وقد وافقهم على ذلك ابن ولاد وابن خروف^(٤)

والشاطبي^(٥) وابن هشام^(٦) والأشموني^(٧) ،

والسيوطي^(٨) . ولم يبين القزار رأيه واكتفى

بذكر أنه مما يجوز للشاعر عند الكوفيين^(٩) ،

وكذلك فعمل الألويسي إذا اكتفى

بالنقل عن الأشموني^(١٠)

ثانيها : رأى البصريين ، وهو المنع مطلقا ،
لأنهم يرون أن مد المقصور ليس براد له إلى

أصل فضلا عن أنه تثقيب^(١١) ، ولذلك قالوا

عن شواهد الكوفيين " هذه أبيات غير معروفة

ولا يعرف قائلها ، وغير جائز الاحتجاج بمثلها ،

ولو كانت صحيحة لم يعوزنا تأولها على غير

الوجه الذي تألوه عليه^(١٢) " ويكفي أن نذكر

عبارة ابن هشام عن تأول البصريين لهذه

الشواهد ، وهي قوله عنها " وهو تعسف " ^(١٣) .

ثالثها : رأى الفراء وهو شبيه برأيه في

قصر الممدود ، إذ لا يجوز أن يمد من المقصور

ما لا يجيء في بابه ممدود نحو فعلى تأنيث

فعلان مثال سكرى وعطشى . فهذا لا يجوز أن

يمد لأن مذكره سكران وعطشان ، وفعلى تأنيث

فعلان لا تجيء إلا مقصورة وكذلك حكم كل ما

يقتضى القياس أن يكون مقصورا .

إن دراسة هذه المسألة ينبغي أن تكون

(٢) انظر معاني القرآن ١ / ٩١ وشرح السراقي ١ / ٢٢١ .

(١) انظر الانصاف : ٧٥٢ .

(٣) انظر المسألة ١٠٩ من الانصاف ٧٤٥ - ٧٥٤ وحاشية الصبان على الأشموني ٤ / ١١١ .

(٤) انظر ارتشاف الضرب ٢ / ٢٧٦ والأشموني ٤ / ١١١ .

(٥) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٤ / ١١١ .

(٦) انظر أوضاع المسالك ٢ / ٢٨٨ والهمع ٢ / ١٥٦ .

(٧) انظر شرح الأشموني ٤ / ١١٠ .

(٨) انظر والهمع ٢ / ١٥٦ .

(٩) انظر الضرائر وما يسوغ للشاعر نون النائر للألويسي ١٨٢ .

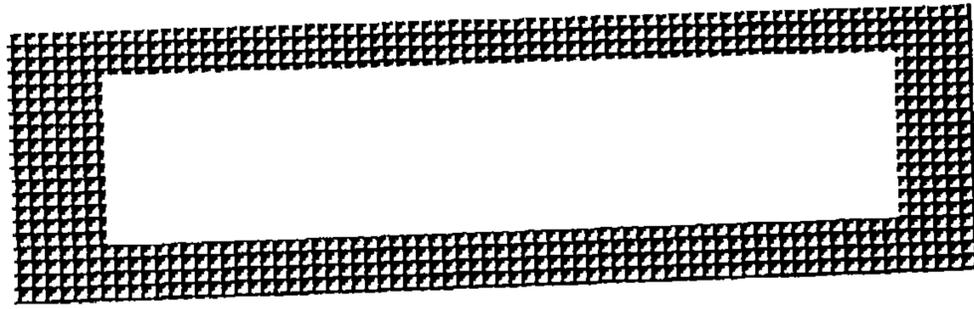
(١٠) شرح السيرافي ١ / ٢٢٢ وانظر الانصاف في المسألة ١٠٩ . (١٢) أوضاع المسالك ٢ / ٢٨٨ .

(١١) انظر الانصاف المسألة ١٠٩ ومناقشة ابن الأثير لهذه الآراء المختلفة .

ولا تثبت بها مُثل موافقة ولا مخالفة (١) "
 ويعنى بذلك ألا تفرض على لغة النثر .
 ونحن ندعو إلى أن يطبق عكس ذلك أيضا
 أى لا تفرض قواعد لغة النثر على الشعر .
 وأما ما جاء له نظير في الاستعمال النثرى في
 القراءات القرآنية وغيرها فلا يصح بحال أن
 نقول عنه إنه من ضرورة الشعر .

بالرجوع إلى الشعر نفسه .
 ولا يجوز في الدراسة تحكيم قاعدة سابقة على
 المادة اللغوية المدروسة . وقد جاء كل هذا في
 الشعر ، فهو إذن من لغته الخاصة التي يجب
 أن تدرس معزولة عن المؤثرات الخارجة عنها ،
 ولذلك يقول ابن جنى " وأما مد المقصور وقصر
 الممدود والإشباع والتحريف فلا تعتد أصولا

محمد حماسه عبد اللطيف



(١) الخصائص ٢ / ٢١٢ .

مراجع البحث

- ١ - إتحاف فضلاء البشر للشيخ أحمد بن محمد الدمياطى . صححه محمد الضباع (مطبعة المشهد الحسينى) .
- ٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبن حيان الأندلسى (تحقيق وتعليق الدكتور مصطفى أحمد النماس) .
- ٣ - إصلاح المنطق لابن السكيت . شرح وتحقيق الأستاذين أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون (دار المعارف - الطبعة الثالثة - دون تاريخ) .
- ٤ - الإنصاف فى مسائل الخلاف لأبى البركات عبد الرحمن بن الأنبارى بتحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد (الطبعة الرابعة ١٩٦١ - المكتبة التجارية بالقاهرة) .
- ٥ - أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك لأبى محمد عبد الله جمال الدين بن هشام (نشر تحت اسم منار السالك الى أوضح المسالك) محمد عبد العزيز النجار (الطبعة الثانية . مطبعة الفجالة الجديدة . دون تاريخ) .
- ٦ - البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأندلسى (القاهرة - مطبعة السعادة ١٣٢٨ هـ)
- ٧ - تحصل عين الذهب للأعلم الشنتمرى (مطبوع بذييل كتاب سيبويه - طبعة بولاق ١٢١٧ هـ)
- ٨ - التنبيهات على أغاليط الرواة لأبى القاسم على بن حمزة البصرى . تحقيق عبد العزيز الميمنى الراجكوتى (دار المعارف - ذخائر العرب ٤١) .
- ٩ - الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبى) لأبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى (طبعة دار الشعب) .
- ١٠ - حاشية الصبان على شرح الأشمونى للشيخ محمد على الصبان (دار إحياء الكتب العربية - دون تاريخ)
- ١١ - الخصائص صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى ، تحقيق محمد على النجار (دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م الطبعة الثانية) .

- ١٢ - ديوان حسان بن ثابت ، (تحقيق د . سيد حنفى حسنين - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤) .
- ١٣ - سر صناعة الإعراب ، صنعة الشيخ أبى الفتح عثمان بن جنى (تحقيق مصطفى السقا وآخرين - الطبعة الأولى - الحلبي ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م) .
- ١٤ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للشيخ نور الدين أبى الحسن على بن محمد الأشموني (دار إحياء الكتب العربية دون تاريخ مع حاشية الصبان) .
- ١٥ - شرح الجمل لابن عصفور (مخطوط بدار الكتب المصرية ٣٣٢ نحو تيمور) .
- ١٦ - شرح ديوان زهير لثعلب (نشر دار الكتب المصرية) .
- ١٧ - شرح السيرافى لكتاب سيبويه (مخطوط بدار الكتب المصرية ١٣٧ نحو) .
- ١٨ - شرح شافية ابن الحاجب لرضى الدين الاسترأباذى (تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيى الدين عبد الحميد - مطبعة حجازى - القاهرة دون تاريخ) .
- ١٩ - شرح شواهد الشافية لعبد القادر بن عمر البغدادي (مطبعة حجازى بالقاهرة - مطبوع مع شرح شافية ابن الحاجب) .
- ٢٠ - شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبى القاسم محمد بن القاسم الأنبارى (تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر) .
- ٢١ - شرح كتاب سيبويه للصفار الفقيه (مخطوط بدار الكتب المصرية ٩٠٠ نحو) .
- ٢٢ - شرح المفصل لموفق الدين يعيش بن على بن يعيش (إدارة الطباعة المنيرية) .
- ٢٣ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - مكتبة دار العروبة دون تاريخ) .
- ٢٤ - صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى (كتاب الشعب) .
- ٢٥ - ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق السيد ابراهيم محمد (دار الأندلس ١٩٨٠) .
- ٢٦ - الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر للسيد محمود شكرى الألوسى (المطبعة

السلفية بمصر ١٣٤١ هـ)

٢٧ - الضرورة الشعرية فى النحو العربى . د . محمد حماسة عبد اللطيف (مكتبة دار العلوم
١٩٧٩ م)

٢٨ - العمدة فى صناعة الشعر ونقده لأبى على الحسن بن رشيق القيروانى (الطبعة الأولى
١٣٤٤ هـ - ١٩٢٥ م - القاهرة) .

٢٩ - فى اللهجات العربية د . ابراهيم أنيس (الطبعة الثالثة ١٩٦٥ الانجلو المصرية) .

٣٠ - القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث د . عبد الصبور شاهين (دار الكاتب العربى
١٩٦٦ القاهرة) .

٣١ - الكامل لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد
شحاتة (دار نهضة مصر - دون تاريخ) .

٣٢ - الكتاب لسيويه - تحقيق عبد السلام هارون (دار القلم - ١٩٦٦ م)

٣٣ - كتاب السبعة فى القراءات لابن مجاهد - تحقيق الدكتور شوقى ضيف (دار المعارف
بمصر) .

٣٤ - الكشاف عن خصائص غوامض التنزيل لجار الله محمود بن عمر الزمخشري
(القاهرة ١٣٥٤ هـ)

٣٥ - لسان العرب لابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصارى (بولاق) .

٣٦ - ما يجوز للشاعر فى الضرورة لأبى جعفر التميمى القزاز (مخطوط بدار الكتب المصرية
١٨٣٠ أدب) - وقد طبع محققا مرتين الأولى بتحقيق المنجى الكعبى (الدار التونسية
١٩٧١ م) والأخرى بتحقيق د . محمد زغلول سلام و د . محمد مصطفى هدارة (منشأة
المعارف بالاسكندرية) .

٣٧ - المحتسب فى تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها لأبى الفتح عثمان بن جنى - تحقيق
الأستاذ على النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبى (المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
١٩٦٩ م) .

- ٣٨ - مجالس ثعلب لأبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون (دار المعارف - بمصر) .
- ٣٩ - مجالس العلماء لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجى - تحقيق عبد السلام هارون (الكويت ١٩٧٢ م)
- ٤٠ - المستوى اللغوى للفصحى واللهجات وللنثر والشعر د . محمد عيد (عالم الكتب - القاهرة . ١٩٨١ م) .
- ٤١ - معانى القرآن للفراء - تحقيق محمد على النجار (دار الكتب) .
- ٤٢ - المفصل فى علم العربية لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري (الطبعة الأولى ١٣٢٣ هـ مطبعة التقدم بمصر) .
- ٤٣ - المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد - تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة (المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٣٨٨ هـ) .
- ٤٤ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطى (الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ مطبعة السعادة بمصر) .